

عدد 104

**ost** Observatoire  
Social  
Tunisien  
المرصد الاجتماعي التونسي  
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX

**FTDES**  
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

# تقرير شهر ماي 2022

**586**

تحركا احتجاجيا

**9**

حالة انتحار ومحاولة انتحار

**947**

مهاجرة(ة)

**FRIEDRICH  
EBERT  
STIFTUNG**

**CCFD** TERRE  
SOLIDAIRE  
Soyons les forces du changement

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)  
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000

الهاتف: (+216) 71 325 129 الفاكس: (+216) 71 325 128

www.ftdes.net contact@ftdes.net



## تقرير شهر ماي 2022 حول الاحتجاجات الاجتماعية والانتحار ومماولته

يتواصل للشهر الخامس على التوالي تراجع منحى التحركات الاحتجاجية بفارق ناهز -51 بالمئة ما بين جانفي وماي 2022. هذا التراجع هو مؤشر يؤكد ما سبق وذكرناه في تقاريرنا الشهرية الا وهو انخفاض او تراجع حجم انتظارات المواطنين من مؤسسات الدولة ومضيه نحو البحث عن حلول بديلة لأزماته في التشغيل وفي الخدمات الأساسية وفي علاقة بجملته من الحقوق التي هي موكولة على عاتق مؤسسات الدولة لتوفيرها للمواطن وتيسير النفاذ اليها للجميع..

وفي الغالب تشهد السنوات الانتخابية، وكلما اقترب موعد الاستحقاق الانتخابي، زيادة في نسق الاحتجاجات الاجتماعية من اجل الضغط وفرض المطالب كألوية على طاولة ونقاشات المترشحين ولكن الفرق واضح بين حصاد الخمسة أشهر الأولى من العام الجاري ونفس الفترة من العام 2019 وهو العام الذي شهد تنظيم انتخابات عامة لانتخاب رئيس جديد وبرلمان جديد. ففي الوقت الذي تشهد فيه الخماسية الأولى من 2022 انكماشاً وتراجعا في الحراك الاجتماعي ناهز النصف سجلت خماسية العام 2019 ارتفاعا نسبيا في الحراك الاجتماعي، الفرق بين حصاد جانفي وماي، بحوالي 5 بالمئة. وهنا يظهر الفاعل الاجتماعي والحركات الاجتماعية في مواجهة فرضيتين هما: إما هو في مرحلة إنهاك حيث لا تتضح الرؤيا اليه بخصوص الجهة التي يمكنها التفاعل معه والاستجابة لمطالبه جراء حالة الضبابية التي تميز المرحلة او هي حالة يأس من مدى تفاعل مؤسسات الدولة مع مطالبه. والفرضيتان تقودنا الى انفجار محتمل سواء كان على مستوى التمسك بالمطالب والعودة القوية للحراك الاجتماعي في الشوارع والساحات وبشكل غير مسبوق او هو أيضا المضي بقوة نحو الطول البديلة لتلبية تلك المطالب الا وهي التوجه نحو التهريب والهجرة غير النظامية والانتحار والشعوذة واللجوء الى شبكات المصالح وشبكات الضغط وجميعها حلول بديلة عن مجتمع القانون وبالتالي هو أيضا انفجار ولكن ليس في الشوارع بل في انهيار مجتمع القانون ومن ورائه تفكك الدولة لعجزها عن استيعاب مطالب الناس والاستجابة اليها.

هذا الوضع يتغذى من مناخ اقتصادي واجتماعي وسياسي مأزوم وهو منفتح على كل المفاجآت.



يغذي خطاب العنف والكراهية الاحتقان الاجتماعي ويزيد من التباعد بين الفاعل الاجتماعي والسياسي. هذا الخطاب أصبح الخطاب المهيمن اليوم وهو قائم على الوصم والتمر والتشويه والتخوين ويقطع مع التشاركية كقيمة رئيسية لتوفير مناخ آمن للاختلاف السياسي وممارسة حرية الرأي والتعبير. وغالبا ما يكون لهذا المناخ السياسي تداعيات اجتماعية من أبرز مؤشرات حالة الانكماش في الحراك الاجتماعي ليس بحجة إيجاد حلول لمطالب المحتجين بل بحجة الغضب من عدم اكرثا السلطة بالمطالب وبالتالي البحث عن بديل لمؤسسات الدولة التي لا تستجيب. وهو تقريبا الوضع الحالي الذي يعيشه الحراك الاجتماعي.



أكدت احتجاجات الفلاحين التي اندلعت بداية شهر ماي إثر الترفيع الكبير في سعر الاعلاف من قبل الشركات الموردة ان القائمين على الحكم اليوم ينتهجون ذات الاستراتيجيات السابقة الا وهي الخيارات والسياسات الفلاحية والتجارية الفاشلة والتي تخفي توجه نحو عدم القطع مع ذات الخيارات السابقة.

هذه الخيارات لا تضمن سيادة غذائية ولا تنقذ منظومة الإنتاج الوطني بقدر ما تركز التبعية الغذائية ومزيد ارتفاع كلفة الإنتاج ومدى انعكاس ذلك على مستوى الأسعار وعلى مستوى مزيد تهاوي المقدرة الشرائية للمواطنين. وفي الوقت الذي تتسارع فيه الاحداث دوليا وتنكب حكومات دول العالم على صياغة برامج ووضع مخططات تضمن سيادتها الغذائية اثر ازمة ارتفاع أسعار الغذاء عالميا بسبب الحرب الروسية الاكرانية لا يبدو ملف السيادة الغذائية من الأولويات في تونس اليوم وذلك يعود الى طبيعة المنوال التنموي المعتمد والخيارات المعتمدة منذ سنوات فالسلطة كانت في السنوات الأخيرة ماضية نحو توقيع اتفاقية التبادل الحر والشامل مع الاتحاد الأوروبي (الايكا) وهو اتفاق غير عادل ويستهدف قطاعات جديدة أهمها الفلاحي وبالتالي الاجهاز على المنظومة الفلاحية المحلية لولا يقظة المجتمع المدني وتصديه لهذه الاتفاقية التي كان يمكن ان يكون لها تداعيات اقتصادية واجتماعية كبرى منها زيادة اعداد المهاجرين غير

النظاميين. وتعاني السلطة الحالية كمن سبقها من أزمة رؤيا وأزمة تشخيص الامر الذي ينعكس مباشرة على سياساتها وخياراتها وينعكس على مدى قدرتها على الاستجابة لمطالب المحتجين والتي هي مطالب عادلة وواجب على الدولة الاستجابة لها خاصة فيما يتعلق بالحقوق الأساسية مثل الحق في الامن الغذائي وحق النفاذ الى خدمات جيدة في الصحة والنقل وغيرها.

على مستوى المناخ الاقتصادي العام شهد شهر ماي إقرار البنك المركزي ترفيع في نسبة الفائدة المديرية ب 75 نقطة إثر تسجيل ارتفاع متواصل لنسبة التضخم بلغت 7.2 بالمئة خلال شهر مارس و7.5 بالمئة خلال شهر افريل. والترفييع في نسبة الفائدة المديرية له انعكاسات مباشرة على مستوى الزيادة في أسعار خدمات البنوك وبالتالي المضي نحو ارتفاع في كلفة الإنتاج وما لها من تداعيات على مستوى المقدرة الشرائية للمواطنين.

ولا تبدي الحكومة خطة واضحة تجاه إدارة هذه الازمة وغيرها من الازمات وتفتقد الى الخطاب الاتصالي الشفاف مع الاعلام والرأي العام وبالتالي تصادر حق المواطن في النفاذ الى المعلومة. وهي لا تمتلك إجابات حول مجمل الملفات وفي مقدمتها الملف الاجتماعي واتساع دائرة الهشاشة في البلاد وارتفاع نسبة الفقراء والذين يناهز عددهم اللامرئي 5 مليون فقير بالإضافة الى ارقام أخرى سوداء حول واقع العنف في البلاد وهو العنف اللامرئي الذي لم ترد فيه اشعارات.

لم تقطع اذن السياسة الحالية وخيارات الحكومة الحالية مع السياسات والخيارات السابقة بل هي ماضية نحو إصلاحات هيكلية تتكتم على تفاصيلها ولاح منها فقط الرفع التدريجي للدعم مع الترويج بأنه سيتم توجيهه لمستحقه وهو ما صرح به وزير الاقتصاد في احدي القنوات الأجنبية ولكن لم تفسر الحكومة بعدُ كيف سيتم توجيه هذا الدعم لمستحقه ومن هم مستحقوه بالضبط ودون توضيح المعايير المعتمدة في تحديد هوية مستحقو



**900 ألف طفل فقير**

بحسب ارقام وزارة المرأة

الدعم في ظل متغيرات اجتماعية عميقة جراء التدهور الشديد للمقدرة الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار وتواصل نسق ارتفاع التضخم (7.8 بالمئة مسجلة خلال شهر ماي بحسب المعهد الوطني للإحصاء). وهي متغيرات كانت لها انعكاساتها على الطبقة الوسطى وزيادة عدد الفقراء (بحسب التقديرات هناك حوالي أربعة مليون فقير علما وان عدد الأطفال الفقراء ما بعد الجائحة ناهز 900 ألف طفل بحسب ارقام وزارة المرأة).

ويعاني، بحسب ارقام وزارة المرأة في اخر تقاريرها حول وضع الطفولة في تونس، 380 ألف طفل من نقص التغذية جراء زيادة معدلات الفقر .

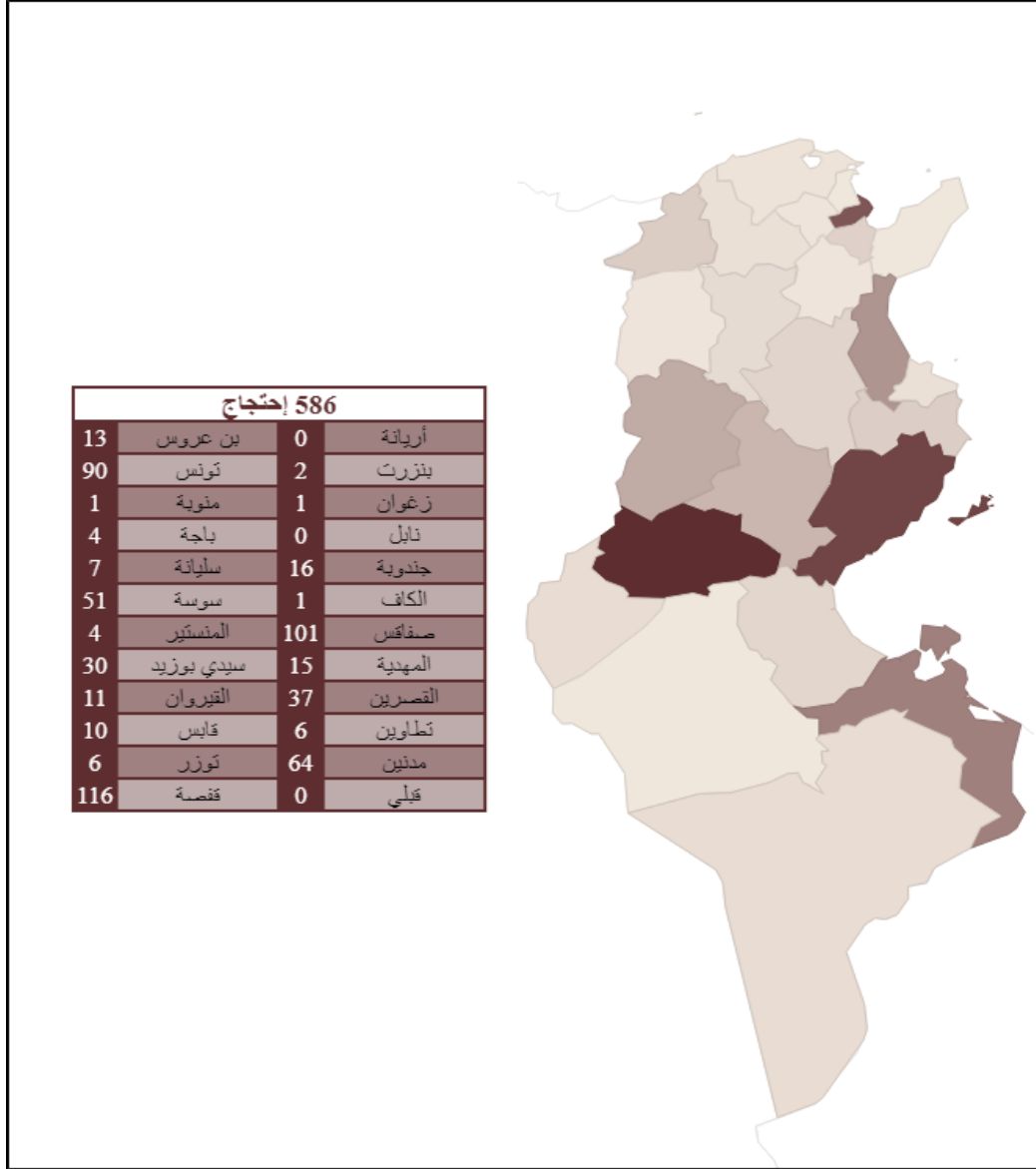
وتشهد أسعار المواد غير المدعمة بدورها انفلاتات كبيرة جراء عدم قدرة مؤسسة الرقابة الاقتصادية السيطرة على مسالك التوزيع ووقف نزيف التهريب علما وان وزارة التجارة قادرة على السيطرة على هذا الوضع إذا ما توفرت الإرادة والدليل ان إقرارها منع تصدير الخضر والغلال خلال شهر رمضان أسهم في انهيار سعر مادة الفلفل (سجل اسعارا خيالية) خلال ساعات قليلة ليتراجع سعر الكيلوغرام الواحد من حوالي 9 دنانير الى دينارين فحسب وبالتالي تسجيل نسبة تراجع ناهزت 450 بالمئة .

كما لا تبدو الحكومة، مثل نظيراتها السابقة، تمتلك استراتيجيا لإدارة الازمات ومن ذلك الازمات العاجلة مثل ازمة العطش في عدد من المناطق خاصة وأنا على أبواب فصل الصيف الذي يشهد في الغالب ارتفاعا كبيرا في درجات الحرارة يتزامن مع انقطاع مياه الشرب لأيام واسابيع وأيضا عدم توفر الماء الصالح للشرب بالنسبة للمناطق التي لا تتمتع بالربط بشبكة شركة استغلال وتوزيع الماء (صوناد). وما تزال الأخيرة الى اليوم تنتهج سياسة التوزيع غير العادل لمياه الشرب من خلال اعتماد ذات شبكة التوزيع غير العادلة.

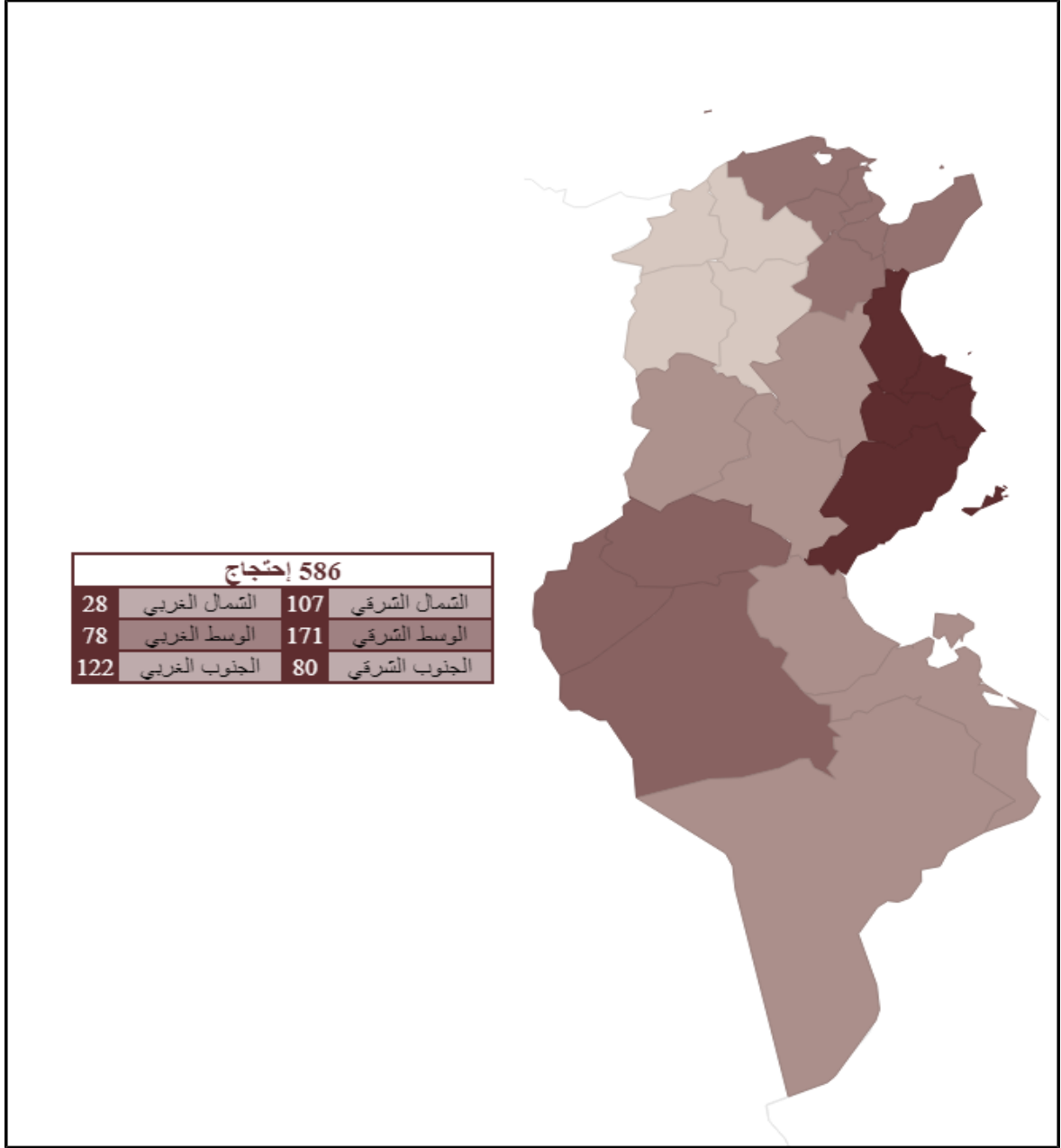


## احتجاجات شهر ماي

تم رصد 586 تحركاً احتجاجياً طيلة شهر ماي وقد فاق عدد الاحتجاجات 100 احتجاج في كل من قفصة و صفاقس وفاق 50 احتجاجاً في كل من تونس ومدنين..



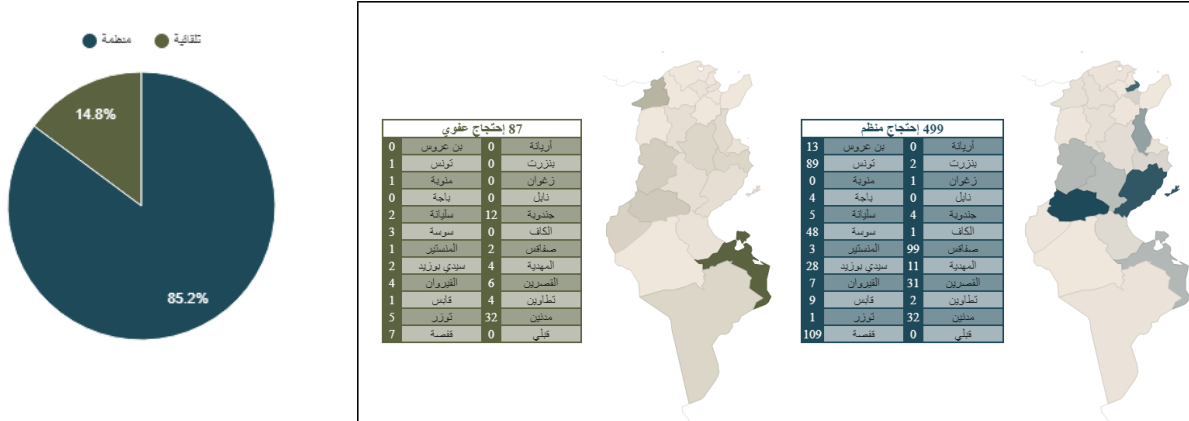
وقد شهد شهر ماي تحولا طفيفا في صدارة الحراك الاحتجاجي حيث تصدر اقليم الوسط الشرقي (ولايات صفاقس وسوسة والمنستير والمهدية) المشهد الاحتجاجي بـ171 تحرك احتجاجي اي حوالي 29% من مجموع التحركات المرصودة يليه بأرقام متقاربة إقليميّ الجنوب الغربي (ولايات قفصة وتوزر وقبلي) بـ122 تحرك احتجاجي ثم اقليم الشمال الشرقي (تونس وبن عروس ومنوبة وبنزرت وزغوان) بـ107 تحرك احتجاجي.



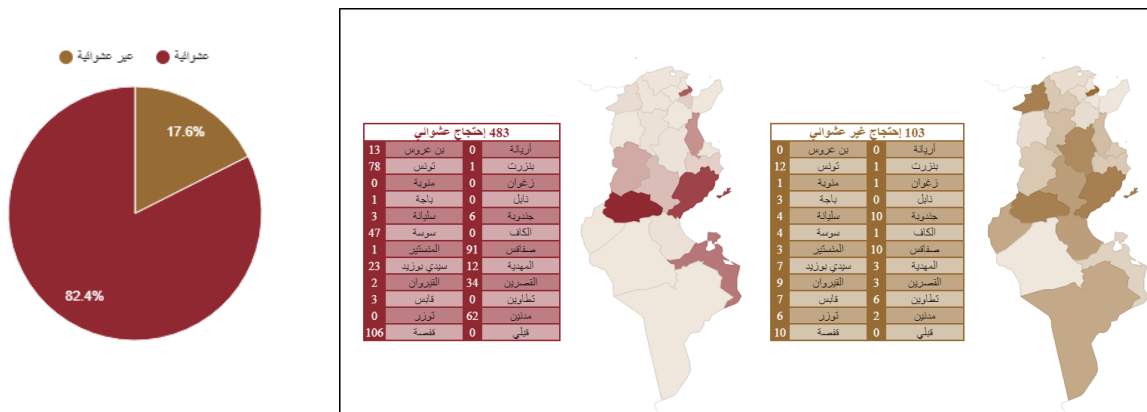
وتظهر الخارطة الاحتجاجية تصدر ولاية قفصة الحراك الاحتجاجي بـ116 تحركا وهي مكانة تقليدية لهذه الجهة حيث يكون التشغيل في الغالب ابرز المطالب المرفوعة دون ان يلاقي أي تفاعل من قبل السلطات. والحال ان الحكومات السابقة والحالية لم تنجح في حل الملف الاجتماعي بالجهة وإيجاد حلول بديلة توفر بها التشغيل وتنمي بها الجهة في مختلف القطاعات وليس الاقتصار فحسب على الفسفاط والذي تحول من نعمة الى نقمة في الجهة

وتاتي ولاية صفاقس في مرتبة ثانية على مستوى الجهات الاكثر احتجاجا طيلة شهر ماي بـ101 احتجاج تليه ولاية تونس بـ90 تحرك احتجاجي ثم مدينين بـ64 تحرك احتجاجي

وقد بلغت نسبة الاحتجاجات العشوائية 82.4% من مجموع الاحتجاجات المرصودة فيما بلغت الاحتجاجات المنظمة نسبة 17.6% وهو مؤشر هام يدل على حجم التغيير الذي يعيشه الفاعل الاجتماعي حيث أصبح ينظم احتجاجاته ولكنه أيضا ينزع نحو العشوائية.



والملفت في الولايات الأربع الأولى في خارطة احتجاجات شهر ماي ان نسبة العشوائية كانت في حدود 91.3 بالمئة في ولاية قفصة و90 بالمئة في صفاقس و86.6 بالمئة في ولاية تونس و96.8 بالمئة في ولاية مدنين. وقد كانت نسبة الاحتجاجات العشوائية في ولاية قفصة في حدود 37.5 بالمئة في ماي 2020 وارتفعت الى 85.9 بالمئة في ماي 2021 وفي صفاقس ارتفعت نسبة الاحتجاجات العشوائية من 11 بالمئة في ماي 2020 الى 81 بالمئة في ماي 2021. وان دلت هذه الأرقام على شيء فهي تدل على الخلفية النفسية للمحتج والذي أصبح يصعد من احتجاجاته ويمضي بها نحو قطع الطرقات وغلق المؤسسات للضغط من اجل لفت نظر السلطات طلبا للتفاعل وذلك من تداعيات سياسة الانهاك واللاتفاعل التي تعتمدها الحكومات المتعاقبة ومنها حكومة نجلدء بوجد.



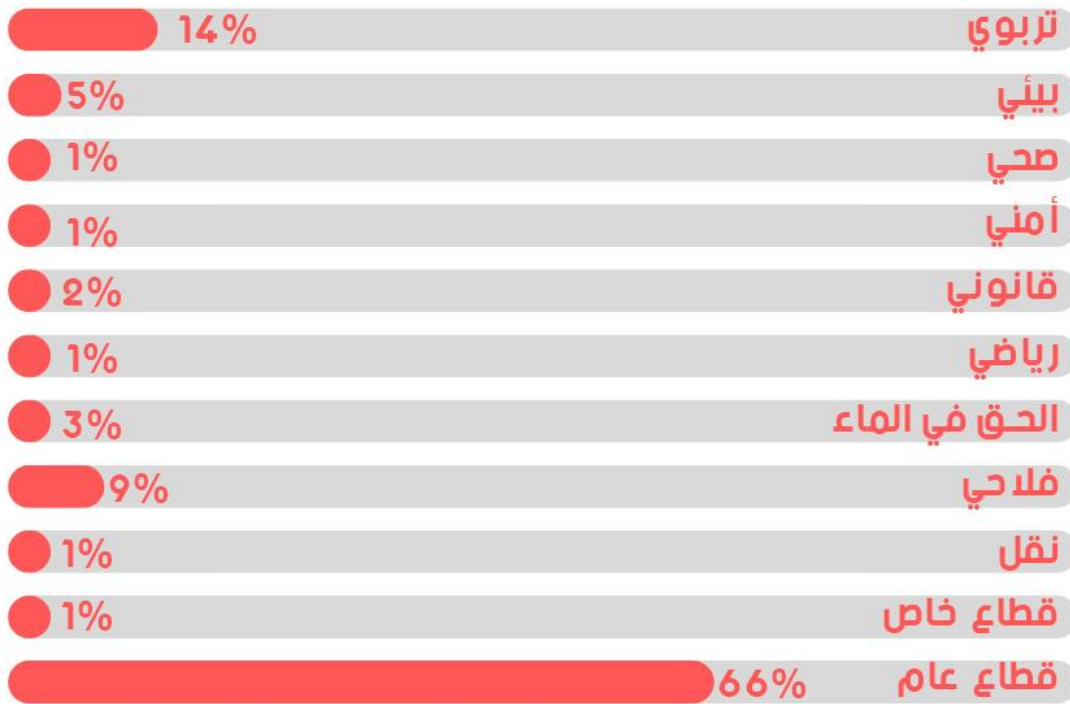


وبلغت نسبة الاحتجاجات المختلطة بين الجنسين 89.6 % من مجموع الاحتجاجات المرصودة ما يعني ان الأضرار مشتركة والمطالب ايضا مشتركة فيما تقدر نسبة الاحتجاجات التي خاضها الرجال 10.2 بالمئة.



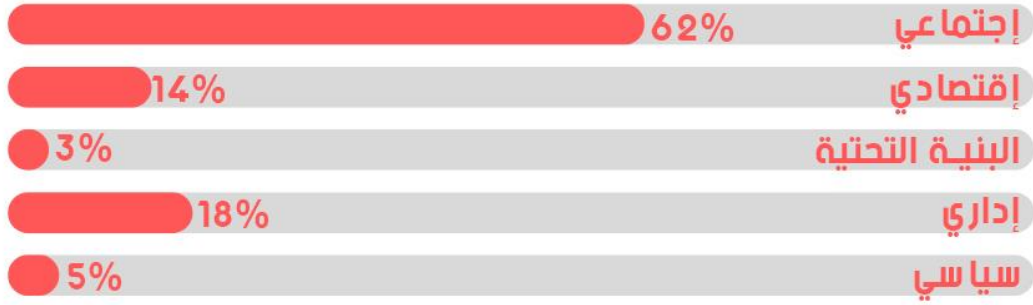
وتعلقت 66 % من الاحتجاجات بالقطاع العمومي ما يؤكد عمق الشرخ بين الفاعل الاجتماعي ومؤسسات الدولة فالفاعل الاجتماعي تراجع انتظاراته من مؤسسات الدولة ودخل مرحلة عصيان مدني غير معلن من حيث عدم التفاعل معها. وتعلقت 14 بالمئة من احتجاجات ماي بالقطاع التربوي و5 بالمئة بالوضع البيئي و9 بالمئة بالقطاع الفلاحي إثر اندلاع احتجاجات مربي الماشية ما بعد اعلان زيادة ثقيلة في سعر الطن الواحد من الاعلاف المركبة ناهزت 300 دينار واستمرت احتجاجاتهم الى حين اعلان وزارة التجارة التخلي عن هذه الزيادات.

## القطاع

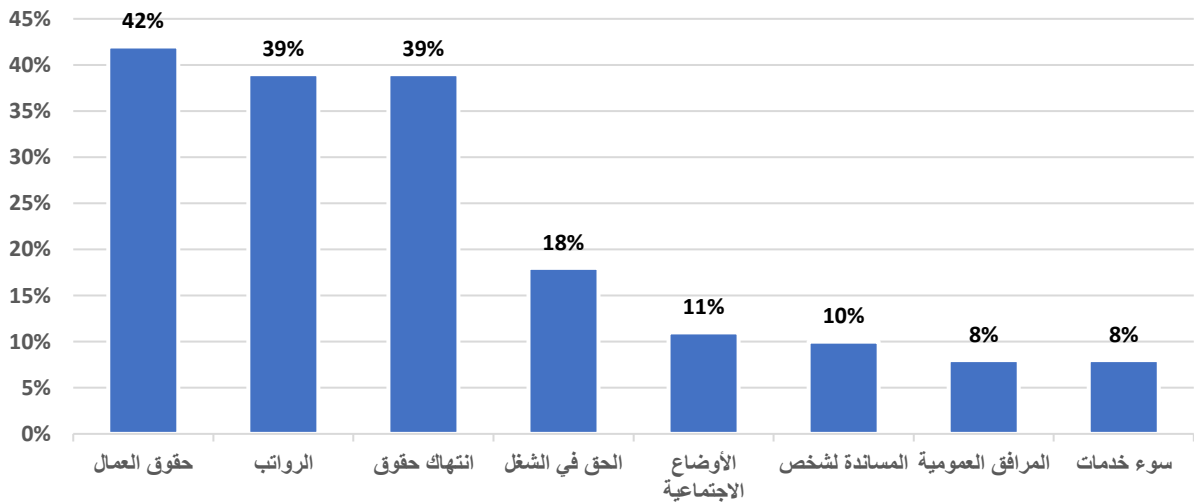


## المطالب والاشكال الارتفاعية

مثلت الاحتجاجات ذات الخلفية الاقتصادية والاجتماعية نسبة 76% من مجموع الاحتجاجات المرصودة تليها المطالب المتعلقة بالإدارة بنسبة 18% ثم المطالب المتعلقة بالخلفية السياسية بنسبة 5 بالمئة والمطالب المتعلقة بتحسين البنية التحتية بنسبة 3 بالمئة.

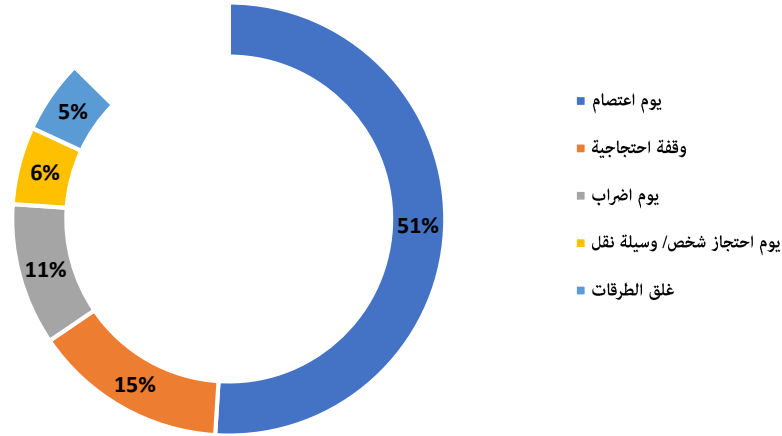


وتعلقت أسباب اغلب الاحتجاجات بالحقوق المهنية للعمال من ذلك الرواتب الشهرية ووضع حد للانتهاكات في الشغل وهو العنوان الأبرز لاحتجاجات شهر ماي بنسب ناهزت 42 بالمئة. كما تعلقت بالحق في التشغيل بنسبة 18 بالمئة تليها احتجاجات تعلقت بالأوضاع الاجتماعية المتردية وقد بلغت 59 تحركا احتجاجيا من مجموع الاحتجاجات المرصودة وتعلقت 8 بالمئة من الاحتجاجات بالمرافق العمومية وبتردي الخدمات و6 بالمئة بالحق في الماء و4 بالمئة بارتفاع تكلفة الإنتاج.



وغابت عن شهر ماي أي احتجاجات تطالب بالتنمية كما غابت الاحتجاجات على خلفية فشل مفاوضات وغياب هذه الاحتجاجات يعني بالضرورة غياب المفاوضات.

ومثل الاعتصام ابرز الاشكال الاحتجاجية التي اعتمدها المحتجون في تعبيراتهم وذلك بنسبة 51 بالمئة تليه الوقفات الاحتجاجية بنسبة 14.5 بالمئة والاضرابات بنسبة 10.6 % واحتجاز شخص او وسيلة نقل بنسبة 5.8 بالمئة وغلق الطرقات بنسبة 5.5 بالمئة.

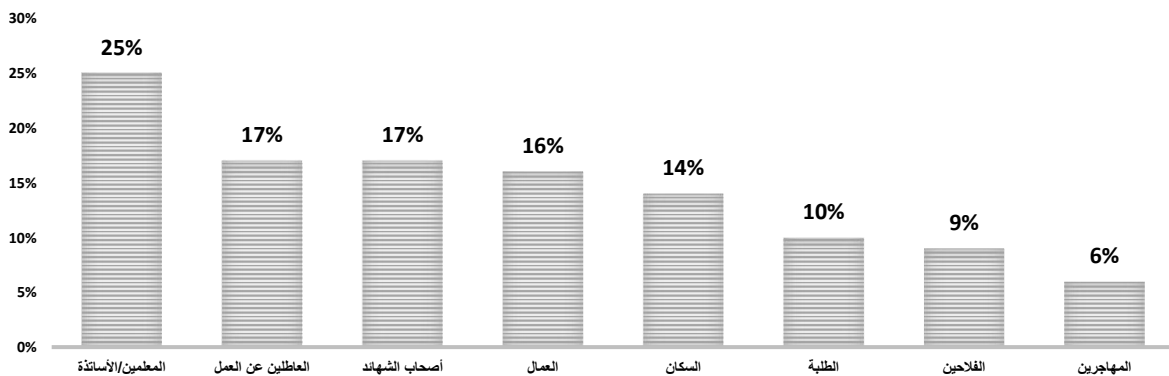


## الفاعلون

كان المعلمون أبرز الفاعلين في احتجاجات شهر ماي وذلك بنسبة 25 بالمئة يليهم المعطلون بنسبة 17 بالمئة أي 99 تحركا احتجاجيا خاض أصحاب الشهادات العليا المعطلون 98 تحركا منها.

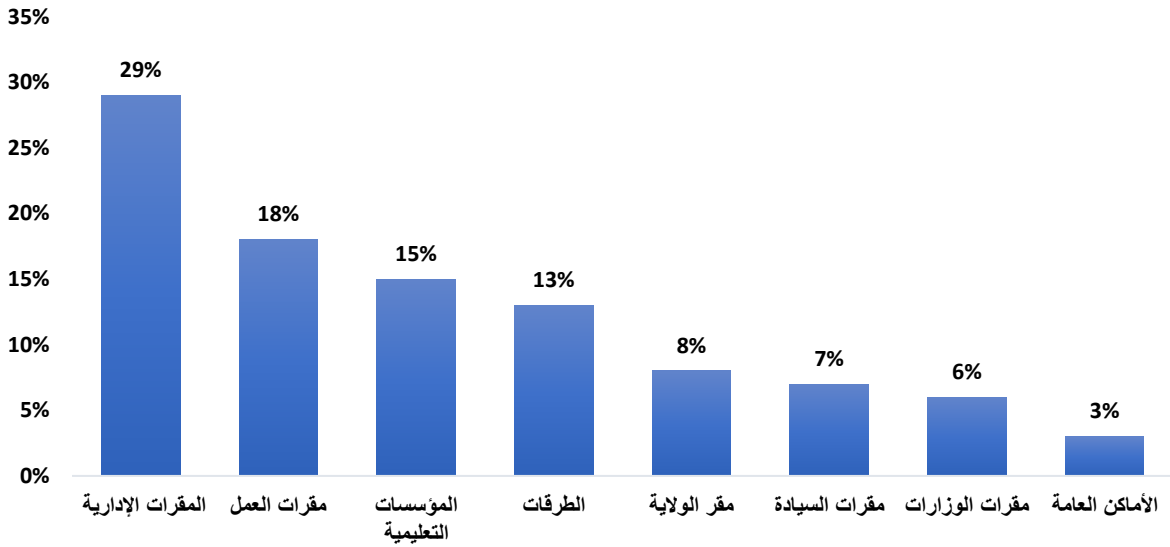
وياتي العمال في مرتبة ثالثة بـ 16 بالمئة من مجموع المحتجين يليهم السكان بنسبة 14 بالمئة أي سكان القرى والمدن التي شهدت احتجاجات من اجل مطالب تعلقت بتوفير الخدمات وتحسين جودتها ومن اجل المطالبة بالحق في الماء وفي بنية تحتية ملائمة وغيرها من المطالب العادلة. يليهم الطلبة بنسبة 10 بالمئة ثم الفلاحين بنسبة 9 بالمئة أي ما يناهز 51 تحركا احتجاجيا والمهاجرين بنسبة 6 بالمئة والموظفون بنسبة 4 بالمئة ثم تحركات لعمال الحضائر بنسبة 2 بالمئة أي ما يناهز 7 تحركات احتجاجية.

## أهم فاعلي التمركات الالتمائية



ومثلت المقرات الادارية أبرز الفضاءات الاحتجاجية بنسبة 29 بالمئة تليها مقرات العمل بنسبة 18 بالمئة. كما مثلت المؤسسات التعليمية مسرعا للتحركات الاحتجاجية وذلك بنسبة 15 بالمئة. وكانت الطرقات أيضا مسرعا للاحتجاج بنسبة 13 بالمئة تليها مقرات السيادة مثل الولايات (8%) والوزارات (6%). ومن ضمن الفضاءات المستخدمة أيضا من قبل المحتجين وسائل الاعلام (3 بالمئة) وتحول الفضاء السجني أيضا الى فضاء احتجاجي بنسبة 1 بالمئة إثر تسجيل ثلاثة تحركات احتجاجية.

### أهم فضاءات التحركات الاحتجاجية

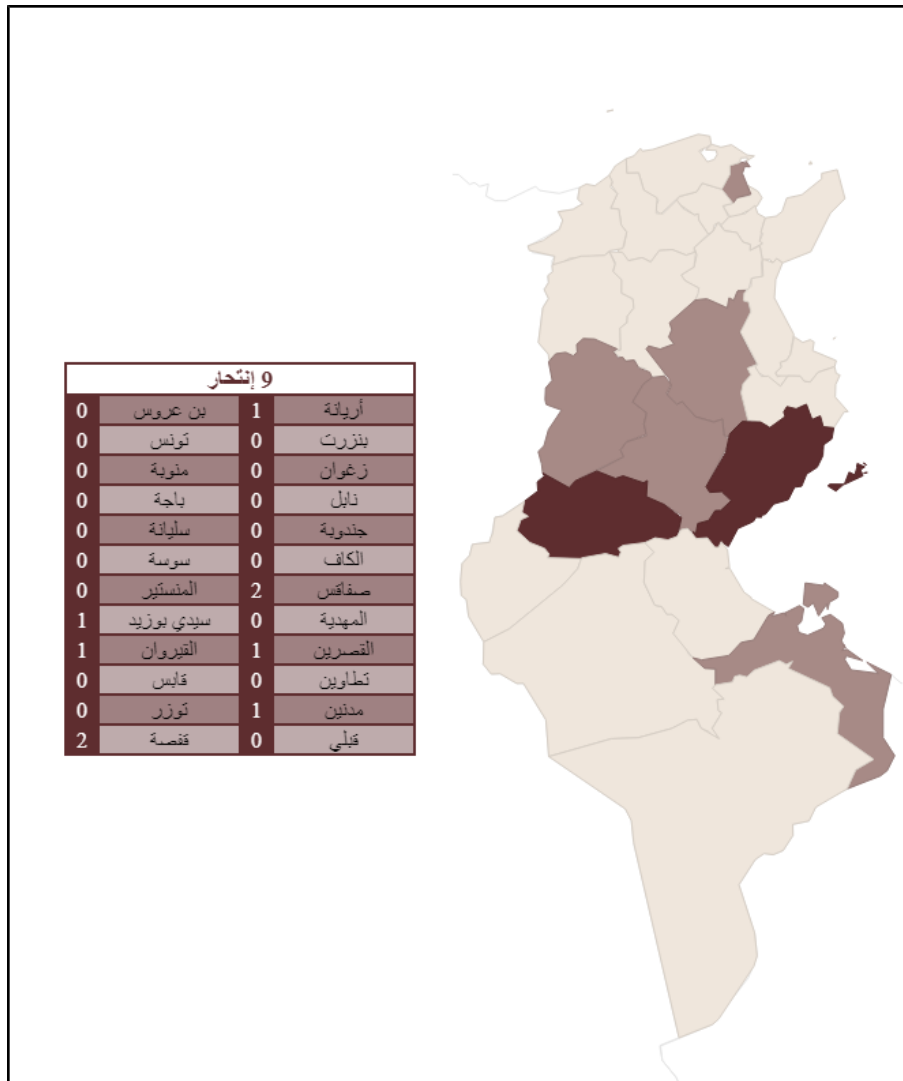


# الانتحار ومحاولة فلال

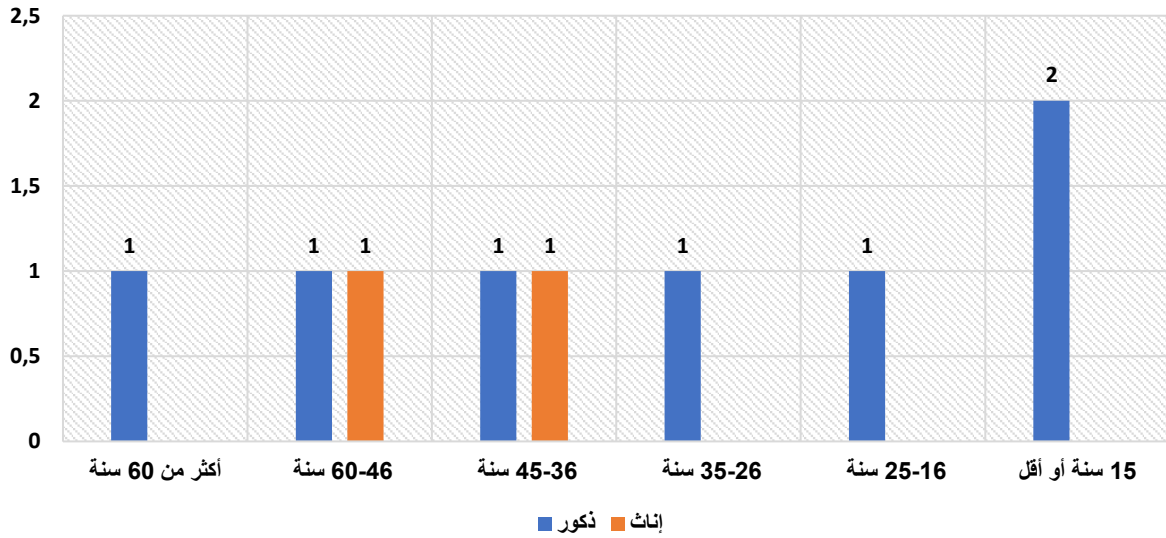
## شهر ماي 2022

ما يجب التذكير به والتأكيد عليه هو ان الانتحار هو شكل احتجائي وهو عنف موجه ضد الذات بمعنى ان الضحية يضع نفسه في وضعيات خطيرة وهو لا يختلف في هذا الامر مع من يتعاطى التهريب والمخدرات وأيضا من يهاجر بطريقة غير نظامية. وجميعها آليات معتمدة من قبل الضحايا نتاج لليأس وهي حلول فردانية خطيرة لجأ اليها الضحايا بعد ان انعدمت الحلول الجماعية وفُقدت اليات المساعدة وسط العائلة والمحيط.

تم رصد 9 حالات ومحاولات انتحار طيلة شهر ماي كانت كالتالي: حالتى انتحار في كل من قفصة وصفاقس وحالة انتحار واحدة في كل من اريانة والقصرين ومدنين والقيروان وسيدي بوزيد.

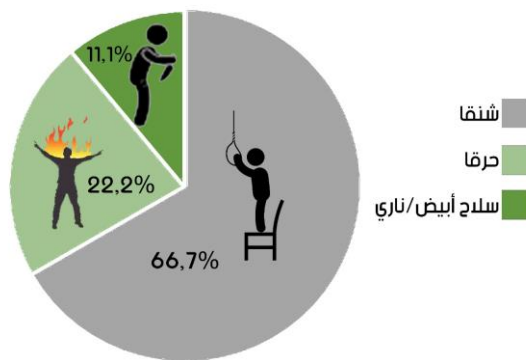


ومن ضمن الضحايا كان هناك طفلان دون 15 سنة فيما مثلت الفئة العمرية 26-45 سنة حوالي الثلث من مجموع الضحايا.

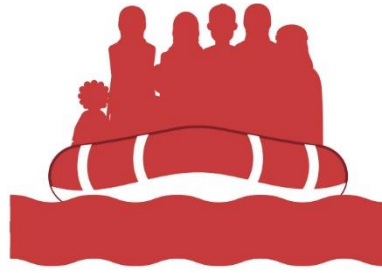


وتقدر نسبة الضحايا الاناث ب 22.2 % من مجموع الضحايا.

ومثل الانتحار شنقا أبرز أشكال الانتحار المرصودة وذلك بنسبة 66.7 % يليه الانتحار حرقا بنسبة 22.2 بالمئة ثم استخدام سلاح ابيض او سلاح ناري بنسبة 11.1 بالمئة.



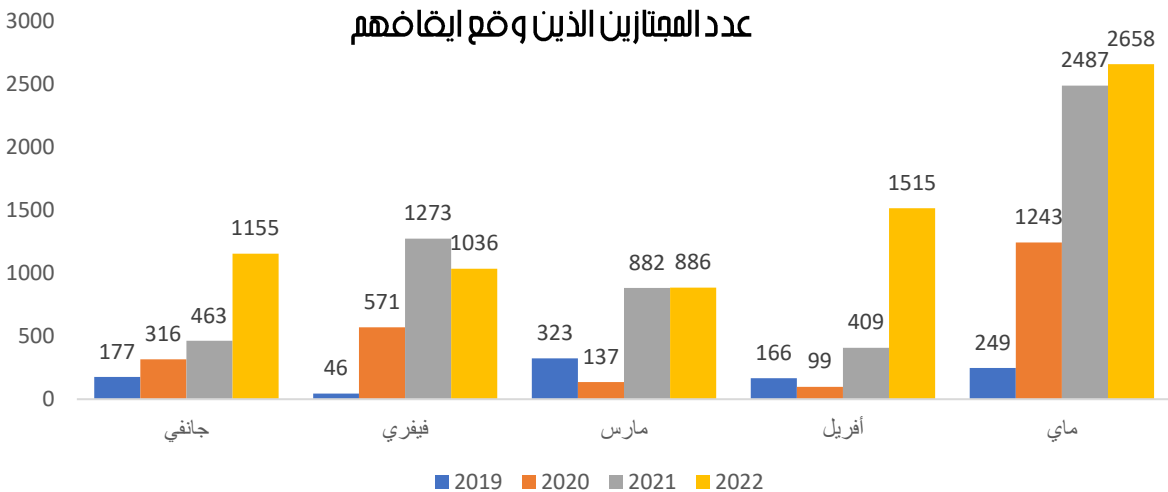
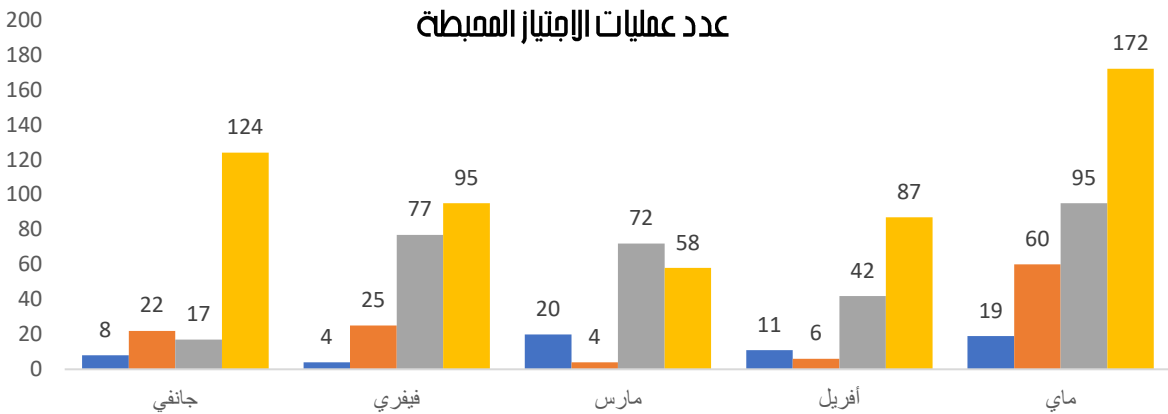
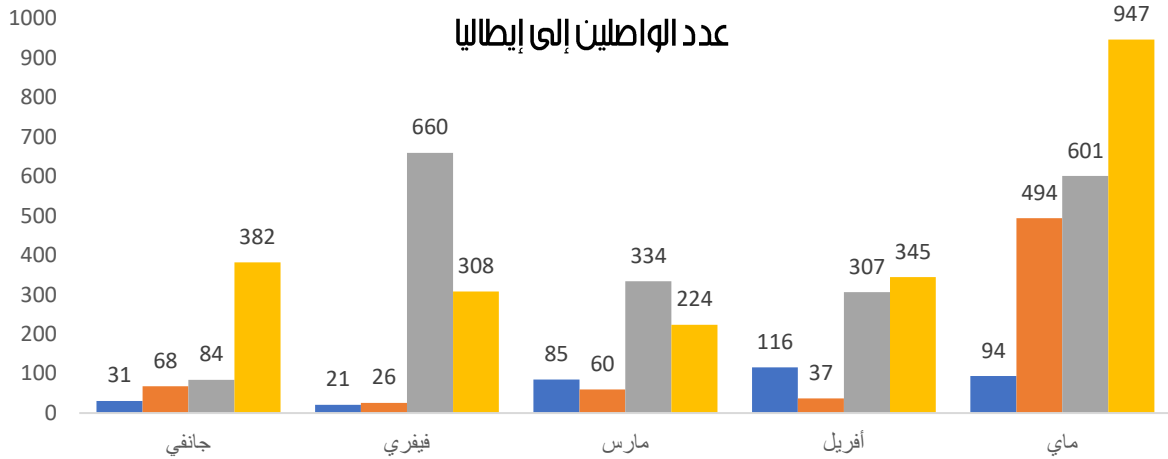
ولا تعكس هذه الأرقام بالضرورة حقيقة حالات ومحاولات الانتحار في المجتمع اذ لاحظنا غياب التغطية الإعلامية للعديد من حالات ومحاولات الانتحار والتي كانت مادة تمت تغطيتها بالتوثيق عبر الصورة والفيديو ونشرها عبر صفحات في موقع فايسبوك أي عبر صحافة المواطنة.



# الهجرة غير النظامية

## فراال شهر ماي 2022

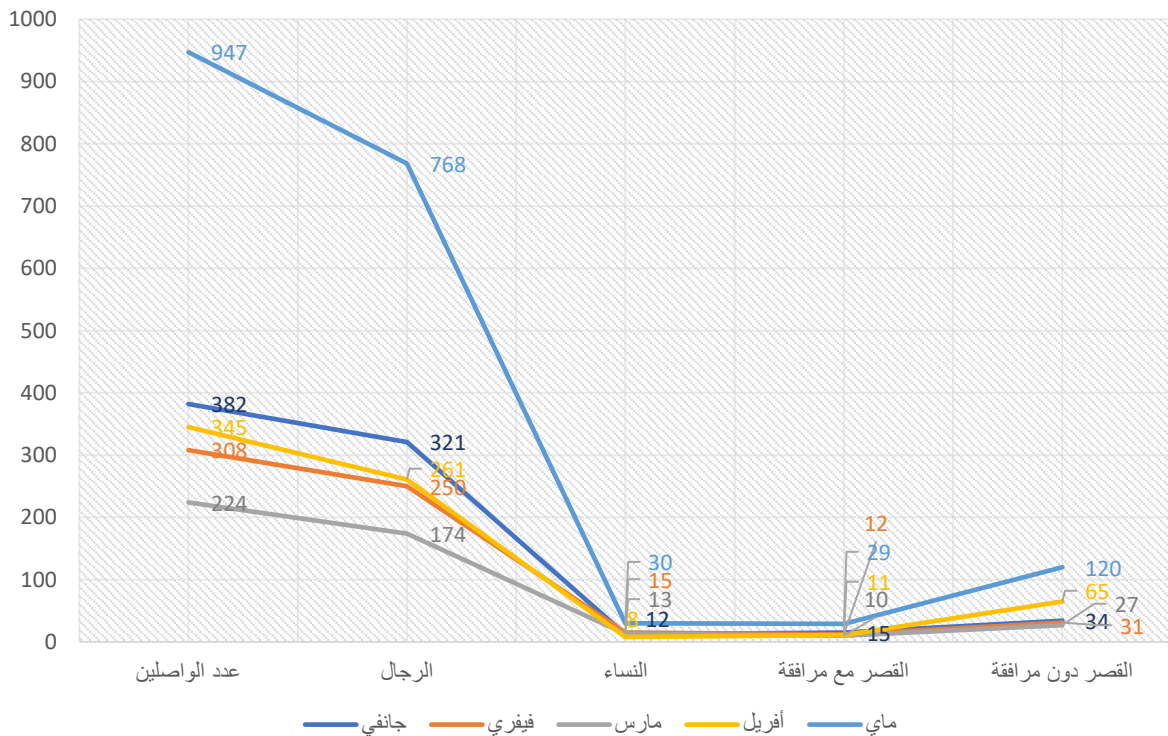
مقارنة بنفس الفترة خلال السنوات 2018 – 2019 – 2020 – 2021



2022			2021			2020			2019			الشهر
عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد الواصلين الى ايطاليا	
1155	124	382	463	17	84	316	22	68	177	8	31	جانفي
1036	95	308	1273	77	660	571	25	26	46	4	21	فيفري
886	58	224	882	72	334	137	4	60	323	20	85	مارس
1515	87	345	409	42	307	99	6	37	166	11	116	أفريل
2658	172	947	2487	95	601	1243	60	494	249	19	94	ماي
7250	536	2206	5514	303	1986	2366	117	685	961	62	347	المجموع

بلغ عدد المهاجرين التونسيين الواصلين الى إيطاليا منذ 1 جانفي الى نهاية ماي 2206 ماجرا تونسيا أي بنسبة 11% من جملة الواصلين الى إيطاليا وفي المرتبة الثانية خلف الجنسيات المصرية والبنغالية. سجل شهر ماي 2022 ارتفاعا في عدد الواصلين التونسيين مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021 ب 57.5% كما ارتفعت عمليات الاجتياز المحبطة منذ بداية السنة الى 536 عملية اجتياز أي بزيادة تقدر ب 76.8% مقارنة بالخمسة أشهر الأولى من 2021. وارتفع عدد المجتازين الذين تم اعتراضهم منذ بداية السنة الى 7250 مهاجرا أي بزيادة تقدّر ب 31.4% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021. تظهر هذه المؤشرات اننا ازاد انطلاق موجة هجرة بشكل تصاعدي رغم ارتفاع عدد عمليات الاجتياز المحبطة وقد تشهد هذه الموجة ذروتها خلال شهر جويلية القادم لعوامل عدة.

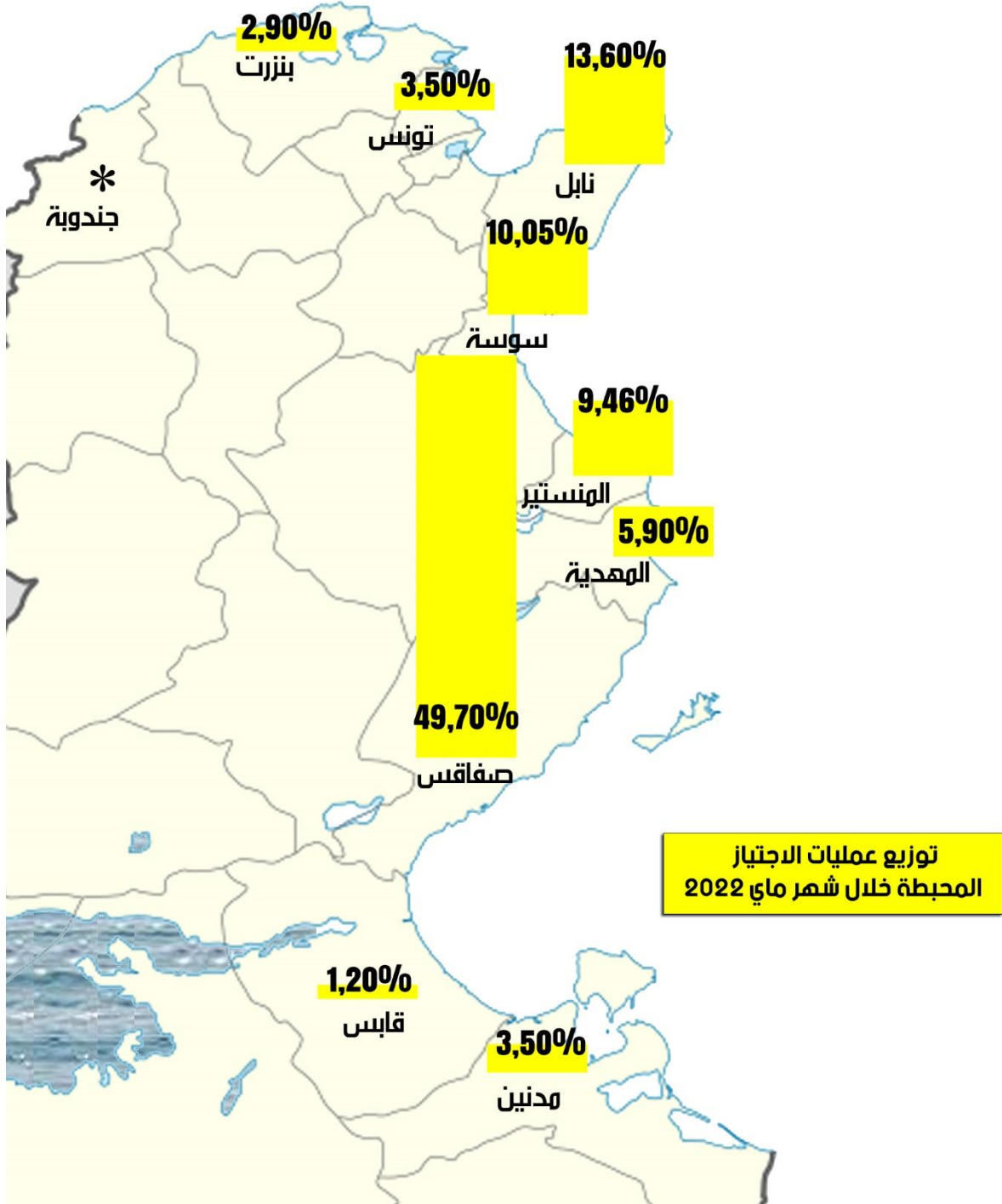
### توزيع الهاصلين الى إيطاليا حسب الأشهر فزال ماي 2022





بلغ عدد القصر الواصلين الى السواحل الإيطالية 354 قاصرا أي بنسبة 15.63% من جملة الواصلين التونسيين كما بلغ عدد النساء الواصلين منذ بداية السنة 77 أي بنسبة 3.47%.

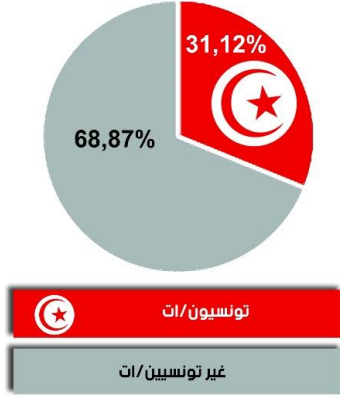
### توزيع عمليات الاجتياز المحبطة مسب الجهات فرال شهر ماي 2022



\* وجود هذه العلامة لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتياز لكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز محبطة في هذه الجهات

مثلت عمليات الاجتياز المحبطة من صفاقس نسبة 49.7% من جملة عمليات الاجتياز لتحل ولاية نابل في المرتبة الثانية ب 13.6% وشهدت ولاية سوسة ارتفاعا في عدد عمليات الاجتياز المحبطة والتي بلغت 10.05%

### توزيع المجتازين حسب الجنسيات خلال شهر ماي 2022



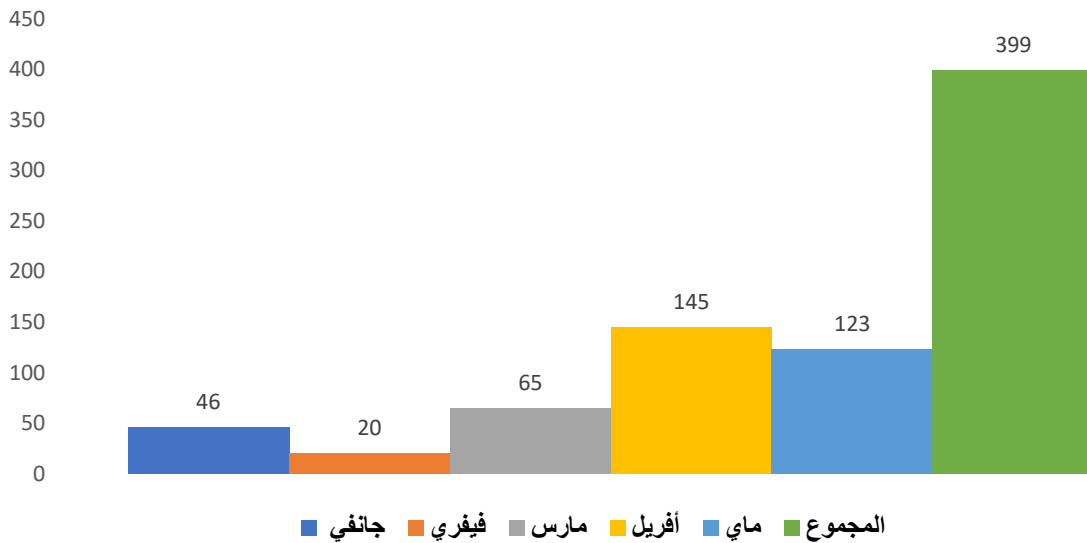
مثل المهاجرون التونسيون نسبة من جملة المهاجرين الذين تم منع اجتيازهم انطلاقا من الأراضي التونسية نسبة 31.12% في حين مثلت بقية الجنسيات نسبة 68.87%

### توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال شهر ماي 2022



ارتفعت عمليات الاجتياز المحبطة في البحر الى 72.71% وهو رقم يحيل الى حجم الإمكانيات التقنية واللوجستية المخصصة للمراقبة والمنع في البحر وهي ثمرة التعاون التونسي الأوروبي.

### مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية 2022



لا نجد تأثيراً للإمكانيات التقنية واللوجستية المخصصة للمراقبة في منع الموت في البحر حيث ارتفع عدد المفقودين والضحايا إلى 399 على الشواطئ التونسية.

ختاماً لابد من الإشارة إلى الإشكاليات التي ترافق عمليات الرصد التي يقوم بها قسم الهجرة حيث إن بلاغات وزارة الداخلية لا تتسم بالتواتر والاعلام عن كل العمليات كما أنها تفتقد للدقة والتفاصيل كما إن بلاغات وزارة الدفاع تغيرت طرق صياغتها وأصبحت لا تقدم تفاصيل تحدد مكان الاعتراض أو الإنقاذ بدقة ولا المكان الذي انطلق منه المركب. لذلك تبقى هذه الأرقام تقريبية وحسب ما تم رصده وتبقى منفتحة على التحيين متى توفرت مصادر جديدة.



## تقرير شهر ماي 2022 حول العنف

يتسع ظلّ الازمة الشاملة التي تمر بها البلاد ويكبر فالتداعيات الاجتماعية الكبرى التي افرزتها الازمة الاقتصادية وطحنت بها عظام الفئات الهشة والمفكرة، كالفقر والخصاصة وانهيار المقدرة الشرائية والانقطاع المبكر عن الدراسة والادمان وغيرها من الظواهر الاجتماعية السلبية، في طريقها نحو ولادة تيار عنيف في البلاد.

هذا العنف يبدأ بالذات، فالانتحار عنف ضد الذات وقد زاد نسقه طيلة شهر ماي، وينتهي عند الآخر بكل اشكاله الجسدية والنفسية والرمزية متغذيا من حالة الهشاشة النفسية التي أصبحت ظل لهذه الازمة. وتزيد حالة التشنج في الخطاب السياسي وعودة خطاب العنف والكراهية، في المشهد العام وعبر موقع فايسبوك الذي يستخدمه أكثر من سبعة مليون تونسي وفقا لبيانات الموقع، من مضاعفة حدة هذه التداعيات الاجتماعية.

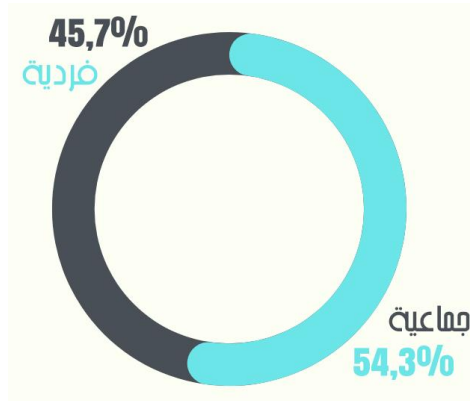
ويغزو العنف اليوم كل الفضاءات الخاصة منها والجماعية ويشمل كل الفئات العمرية في مختلف الجهات ويتغذى من عنف رمزي باتت تمارسه الدولة ضد مواطنيها من ذلك غياب الصرامة والجدية في تطبيق القوانين باعتبار الدولة مسؤولا عن تطبيق القانون ليصبح الإفلات من العقاب قادما جديدا يضاف الى قائمة قواعد الحراك الاجتماعي والذي قد يشهد تطورات جديدة.

ولا يتوقف عند عدم الحرص على تطبيق القانون وتطبيق المساواة امام القانون بل هو أيضا غياب الاستراتيجية الواضحة والفعالة في مواجهة جميع الملفات فغياب الخدمات الصحية وترديها وغياب أطباء الاختصاص في عدد من الجهات هو عنف ممارس من قبل الدولة وغياب الربط بشبكات التطهير وشبكة مياه الشرب وانقطاع مياه الشرب لأيام واسابيع طويلة دون أي مبالاة بمعاناة المواطنين في العديد من المناطق هو عنف تمارسه الدولة وغياب الخطط والبرامج الواقعية لتعميم الحق في الترفيه والحق في التعليم الجيد والخدمات الجيدة والحق في الإصلاح بالنسبة للأطفال الجانحين وغيرها جميعها نوع من أنواع العنف المرتكب من قبل الدولة في حق المواطن فالمنظومة السجنية في تونس تقتصر على العقاب ولا تكثرث بالإصلاح من اجل إعادة ادماج السجين بعد اطلاق سراحه. هذا العنف المرتكب من قبل الدولة ارتد كالرصاصة الى المجتمع ليجنح الفرد نحو حلول بديلة كالإدمان والانخراط في الجريمة المنظمة والرضوخ لشبكات

المصالح وشبكات الضغط واللجوء الى الشعوذة والعمل في القطاع الموازي وبالتالي العيش بعيدا عن مجتمع القانون وهو المناخ الذي ينمو فيه العنف ويتمدد. ولعل قصة المشعوذ بلقاسم المتهم بمعالجة النساء من "الجن العاشق" كما يسميه من خلال استغلالهن جنسيا أفضل دليل عن الأبواب الجديدة التي تُسرعت لارتكاب العنف والجريمة دون ان تبدي الدولة مرة أخرى قدرتها على حسن إدارة هذه الازمات عبر استراتيجيات واضحة. بل ان الدولة تتعاطى مع الازمات كرجل مطافئ تطفئ الحريق وتمضي دون ان تعالج أسبابه حتى لا يندلع مرة أخرى. اليس التوعية والتحسيس والتثقيف حلا وقائيا لتفادي الازمات وفي مقدمتها منع ارتكاب العنف ووقاية المجتمع من الجريمة والانفلات الأمني.

## العنف فرال شهر ماي

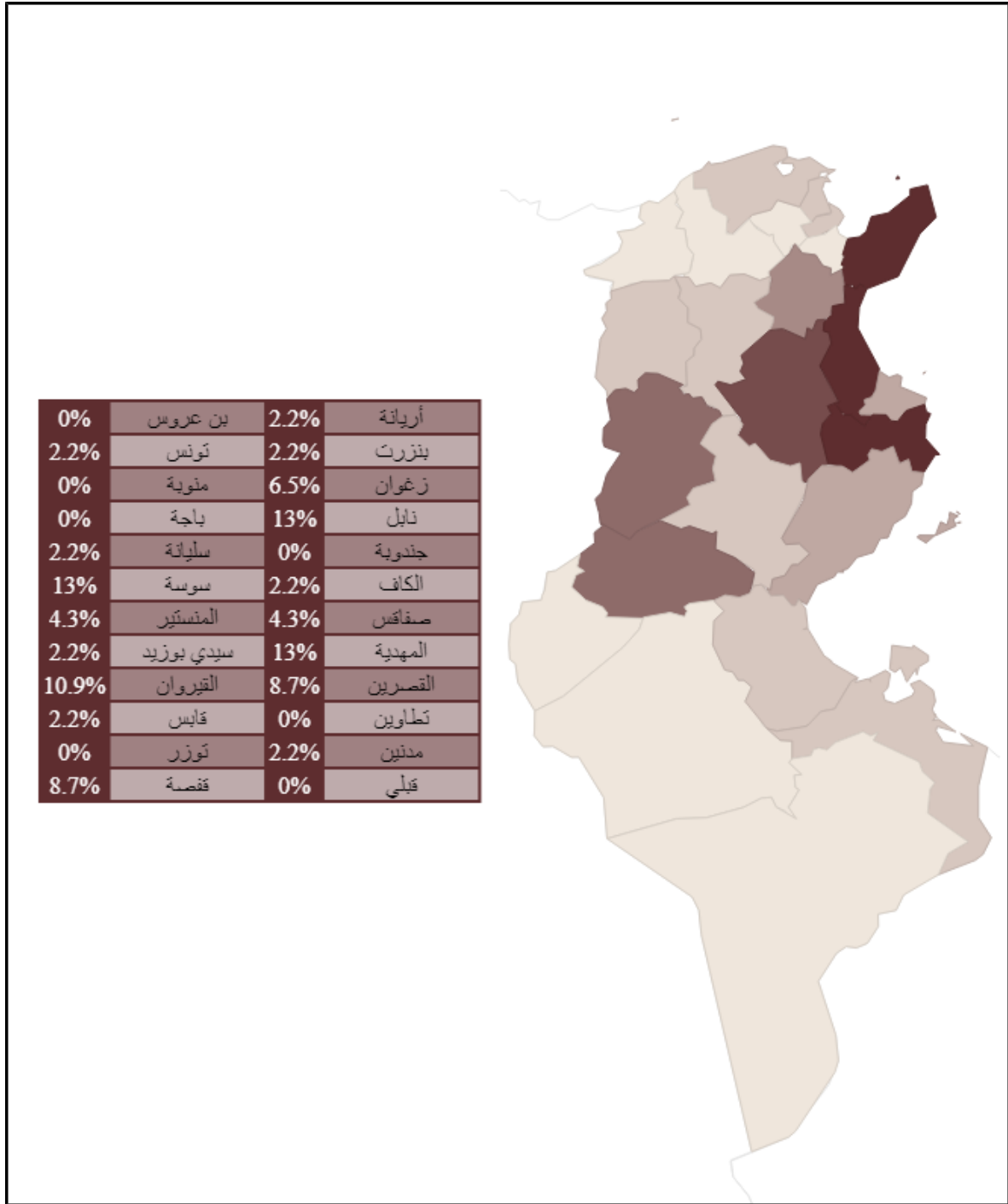
بلغت نسبة العنف الاجرامي 87 بالمئة من مجموع حالات العنف المرصودة طيلة شهر ماي وذلك عبر عينة رصد تتكون من مختلف وسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية وأيضا المواقع الالكترونية وموقع فايسبوك.



هذا الرقم هو مؤشر وقد يكون الرقم في الواقع ارفع بكثير جراء تنامي العنف والجريمة وتعدد دوافعها وتنامي حالة الهشاشة النفسية والاجتماعية جراء الازمة الاقتصادية المستمرة وتداعياتها الاجتماعية الخطيرة وحالة الضبابية في المشهد العام وانعدام الثقة في مؤسسات الدولة.



ويأتي العنف المؤسساتي في مرتبة ثانية بـ10.9 بالمئة يليه العنف الاحتجاجي بـ2.2 بالمئة.



وتتصدر ولايات المهدية وسوسة ونابل المناطق الأكثر عنفا في البلاد بنسبة 13 بالمئة لكل جهة تليها ولاية القيروان بنسبة 10.9 بالمئة ثم القصرين وقفصة بـ8.7 بالمئة لكل جهة منهما ثم زغوان بنسبة 6.5 بالمئة.



وقد استوت نسبة الذكور والانات من مجموع ضحايا العنف طيلة شهر ماي بنسبة متساوية بلغت 40.9 بالمئة لكل منهما فيما مثل الذكور نسبة 75.6 بالمئة من مجموع مرتكبي العنف والانات نسبة 8.9 بالمئة من مرتكبي العنف.

ومثلت الشوارع مسرعا رئيسيا للعنف بنسبة 54.3 بالمئة حيث تعرض الضحايا للعنف المادي والسلب المسلح والسرقة وتحويل الوجهة وغيرها من حالات العنف. وقد تورط قُصر في جرائم قتل من ذلك مقتل سائق سيارة اجرة بصفاقس إثر تعرضه للطعن بسكين على مستوى الفخذ من قبل قاصر عمره 17 سنة إثر خلاف نشب بينه وبين أصدقاء القاتل في مقهى.



كما مثلت المؤسسات التربوية مسرعا للعنف بنسبة 19.6 بالمئة والمقرات الإدارية مسرعا للعنف بنسبة 6.5 بالمئة. ومثل المسكن فضاء للعنف بنسبة 8.7 بالمئة ليأتي في مرتبة تقرير ماي 2022

ثالثة وكنا قد نبهنا في تقاريرنا السابقة الى تحول الفضاء الاسري الى فضاء عنيف تحت وطىء الازمة الاقتصادية والاجتماعية وانهيار المقدرة الشرائية لملايين التونسيين. وتأتي الأرقام الرسمية الصادرة خلال شهر ماي عن وزارة المرأة والطفولة والمسنين، التقرير الوطني حول وضع الطفولة في تونس 2020-2021، لتؤكد ما نبهنا اليه اذ ان 60 بالمئة من العنف المرتكب ضد الأطفال وفقا للتقرير كان مصدره المنزل أي الفضاء الاسري. وشمل العنف أيضا فضاءات صحية بنسبة 6.5 بالمئة وفضاءات سيادية وترفيهية بنسبة 2.2 بالمئة.

ويجدد المرصد الاجتماعي التونسي ومن ورائه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية التنبيه الى خطورة تواصل مسار هذا العنف وتداعياته الاجتماعية الخطيرة خاصة وإنما مقبلون على فصل الصيف وما يشهده من غياب أنشطة تثقيفية وترفيهية لعموم المراهقين والشباب والأطفال الامر الذي يعرضهم الى خطر الإدمان والجريمة واستقطابهم الى العنف وذلك في ظل غياب رؤيا واضح لإدارة ازمة العنف في البلاد. وسيواجه القصر والمراهقين ثلاث سيناريوهات خلال الثلاثة أشهر القادمة تصب جميعها في خانة العنف: أولا البقاء في المنزل دون أي مشروع ترفيهي او تدريبي او تكويني يعني فقدانهم للأنشطة وبالتالي الدخول في ردات فعل انفعالية وزيادة منسوب العنف ضدهم في المنزل (60 بالمئة من العنف المرتكب ضد الأطفال مصدره المنزل وفقا لاحدث ارقام وزارة المرأة). ثانيا مغادرتهم للمنزل نحو المجهول في الشارع والمجهول يعني الاستقطاب نحو العنف والجريمة والادمان والهجرة غير النظامية. ثالثا وأخيرا خيار الدخول الى العمل الموسمي من اجل ملا أوقات الفراغ وبالتالي تعرضهم الى الاستغلال الاقتصادي. ولا يبدو ان مؤسسات الدولة المعنية بالطفولة وبحقهم في الترفيه والثقافة جاهزة لهذه السيناريوهات الثلاث.

## الخلاصة

في المحصلة تتأكد ملامح المضي مجددا نحو تجربة بناء سياسي جديد-لا يختلف عن تجربة البناء التي عاشتها البلاد خلال السنوات الأولى للثورة وخلف كل هذه التراجميات المجتمعية-ودون أي برامج انقاذ واصلاح اقتصادي او تغيير للمنوال التنموي وبالتالي الإبقاء على ذات المخاطر الاقتصادية وحالة التآزم في المالية العمومية والتي اثرت بشكل كبير على مستوى الخدمات المقدمة للمواطن ومن خلالها الإبقاء على ذات المخاطر



الاجتماعية ومنها انتشار الظواهر الاجتماعية السلبية مثل الشعوذة والجريمة والادمان والهجرة غير النظامية وأيضا التطرف الديني واللجوء نحو الفردانية والبحث عن بدائل خارج اطار الدولة. فمؤشرات المرحلة الحالية لا تقدم اجابات حول المضمون الاقتصادي والاجتماعي بقدر ما تبنى بانفجار اجتماعي جديد ما إذا استمرت هذه الدراما الاقتصادية والاجتماعية. اذ ان كل الفئات العمرية في تونس اليوم باتت في مرحلة الخطر: الطفولة في وضع سيء وتعاني من الفقر ونقص التغذية ومن الإهمال والتعرض للعنف بمختلف انواعه بالإضافة الى الحرمان من التعليم الجيد والصحة الجيدة الا من توفر له الإمكانيات المادية لذلك. والمرأة أكثر الحلقات هشاشة تطالها البطالة بشكل كبير اذا ما كانت حاملة لشهادة جامعية وتطالها الهشاشة والتمييز وعدم المساواة اذا ما حصلت على وظيفة سواء في القطاع العمومي او الخاص والشباب أيضا تطاله الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية جراء الفقر والبطالة وتعرضه لحلول فردانية جميعها تصب في خانة العنف ضد الذات في ظل غياب افاق واضحة. بل انه بات من الواضح اليوم، امام حالة الارتباك الحكومي وعدم القدرة على التفاعل إيجابيا مع مطالب المحتجين ومع طلبات الحركات الاجتماعية، التوجه نحو المقاربة الأمنية والمحاكمات والدليل على ذلك ما حصل من ايقافات في صفوف مشجعي النادي الافريقي إثر مطالبتهم بالعدالة في قضية المشجع عمر العبيدي ووقف الإفلات من العقاب وكذلك محاكمة أبناء حراك عقارب بتهمة "تكوين وفاق" على خلفية الاحتجاجات ضح إعادة فتح مصب القنة .

والمسن أيضا تطاله الانتهاكات اذ ان ارتفاع الأسعار يمس بدرجة أولى حقوق المسن الأساسية من حيث توفر الادوية والغذاء والحاجيات الضرورية فان كان متقاعدا ويحصل على منحة تقاعد فان أجرته لا يمكنها بكل حال من الأحوال ان تقاوم جنون الأسعار وانزلاقاتها وان كان ليس من أصحاب المنح فان أي تضرر للموارد المالية للأسرة يطاله. يحتاجه هذا الوضع الى توفر استراتيجية للتعاطي مع هذه الازمة الشاملة وهو حتما لا يحتاج خطاب عنف وكراهية او تنمر ووصم واقصاء او غرف مغلقة مجددا من اجل كتابة دستور جديد.